امتيازات الملوك

بقلم امين الغريب

مما يستحق الذكر ان الملوك لا يدفعون رسوماً ولا ضرائب لمحض ان هذه الفرائض قد ضربت على الناس لاجل تأييد العرش وتأمين معاش كافٍ وافٍ للجالس عليه سعيداً. فلا يعقل ان يؤخذ من جيب الملك نفسه بعض المال ليوضع في الجيب الآخر

على أن هذا المبدأ قد تغير الآن، وصار الملك يتناول مرتباً مخصصاً لهُ من الخزانة. اما باقي الواردات فبدلاً من ان يكون اليوم كما كان في الماضي مطلق التصرف بها يأخذ منها ما يشاء ويعطي ما يشاء — صارت الآن محرمة عليه تنفق بمعرفة المجالس النيابية على مصالح الامة

او — كما هي الحالة في بعض الاماكن الباقية — على مصالح الموظفين دون سواهم من الامة

فاليوم جورج السادس ملك الانكليز لا يستطيع ان يكافىء شاعراً مدحهُ بقصيدة مثلاً — بعشرة آلاف دينار كما كان الملوك يفعلون في صدر الدولة العربية. او عند ما يسمع نكتة لطيفة من زائر غريب أن يصيح بأعوانه: «زه. زه. املأوا فمهُ ذهباً» كما كان يفعل كسرى انوشروان. ولئن اعطى احد ملوك اليوم شيئاً زهيداً فذلك من مخصصاته المينة المحددة

على ان ملك الانكليز الاسبق جورج الخامس لما تبوأ العرش البريطاني سنة ١٩١٠ سئل هل يريد ان يلغي اثر والده ادوارد السابع وجدته فكتوريا في عدم التمتع بحقه القانوني الذي يعفيه من دفع الضرائب فأجاب: «كلا. بل اريد ان أتمتع بهذا الحق واعفى من جميع الضرائب والرسوم»

وقد قال ذلك بناء على رأي مستشاريه طبعاً. اما الملكة فكتوريا فكانت قد تنازلت عن ذلك الحق ودفعت الضرائب لان الاحوال في بداية عهدها (سنة ١٨٤٢) اقتضت انشاء (بل اعادة) الضريبة على الدخل. وهي ضريبة عادلة اشدّ انطباقاً على العقل والمنطق من سائر الضرائب المفروضة على الشعوب. فالذي يربح مالاً من اي وجه كان يدفع الى الحكومة رسماً على ما يربح. والذي لا يربح يبقى بطبيعة الحال. وهكذا لا يبقى الفقير مظلوماً والغني غير ممنوع بشيء كما هي الحال في البلدان المتأخرة. لكن الانكليز ولاسيما اغنياءهم لم يرتاحوا طبعاً الى القانون الجديد. وكانت فكتوريا العاقلة الرصينة مقتنعة بصوابه. فأعلنت انها تتنازل عن حقها في عدم دفع الضرائب وتخضع من تلقاء نفسها له قاصدة بذلك ان يخجل المتذمرون وتزول العقبات كلها من امام الجباة

ولما خلفها ادوارد السابع تابع العمل العظيم الذي بدأته والدته العظيمة . وزاد على ذلك بعد عامين من جلوسه على العرش انهُ تنزل عن حقه في اعفاء ما يرد باسمه من الخمور والمشروبات الروحية والدخان من الجمرك . وكان هذا المبلغ جسيماً لان هذه المكوس باهظة وما يرد من تلك الاصناف على البلاط الملكي مقادير كبيرة . وقد استحسن الملك ادورد السابع ان يخسر من مخصصاته ذلك المبلغ وهو نحو خمسين الف جنيه في السنة لكي يربحهُ صندوق وارادات الحكومة

فلما جاء الملك جورج الخامس ودرس حسابات القصر ودقق في سجلات النفقات والواردات رأى الامور بغير العين التي كانت لوالده . لان جورج كان يتناول في عهده الراتب عينه الذي قرره القانون لجدته فكتوريا عام ١٨٣٧ ووالده ادوارد السابع سنة ١٩٠١ ومعلوم ان الجنيه في عهد فكتوريا كان يشتري أكثر كثيراً من الجنيه في عهد جورج . ولهذا أبى الجنيد ان يتابع الخطة التي درجت عليها جدتهُ . وأقرته الحكومة على عمله بكل طيبة خاطر

على ان الملك جورج الخامس تخلص في هذه الخطوة من كل ملامة وعتب من جانب رعاياه باتفاقه مع الحكومة على ان تدير هي الاملاك المخصوصة به من أراض زراعية ومسقفات كثيرة لحسابها لقاء ثلثمائة الف جنيه تدفعها لهُ نقداً كل سنة . وهي ما زالت تدير هذه الاملاك وتربح خزانة الدولة مبلغاً جسيماً بعد حسم المال المتفق على تخصيصه لهُ

وقد سببت هذه الاعمال في البلاط البريطاني مشكلات عديدة لملوك آخرين . لأن صحافة ايطاليا وبلجيكا وهولندا وأسوج ونروج والدانمارك وفي العهد السابق المانيا والنمسا حملت حملات صادقة على ملوكها كي يقتدوا بملك الانكليز وينزلوا عن حقهم القديم في عدم دفع الضرائب . لكن ملوكهم لم ينتصوا . ولما جاء الملك جورج الخامس الانكليزي أيدهم هو أيضاً في عدم الاقتناع

على ان الشعوب أحياناً اذا أطعمت الكراع طمعت بالذراع . فان الملكة فكتوريا الانكليزية نوقشت في صحف بلادها حسابات مرة ، مرة بعد مرة ، لانها لما تنزلت عن حقها في عدم دفع الضرائب استثنت الرسوم البلدية خصوصاً وامتنعت عن دفعها . وقد بلغ الحقد من بعض المجالس البلدية انها أقامت قضية على فكتوريا لدى المحاكم بطلب تلك الرسوم منها أسوة بسواها . لكن المحاكم أسرعت الى رد هذه القضية شاربةً بها عرض الحائط

وهذه الامتيازات الملكية في انكلترا تتجاوز شخص الملك وتشمل أبعد أسبائه . من ذلك ان والدة ماري الملكة الوالدة الحالية ، وهي الدوقة تك ، استطاعت قبل موتها بقليل تعطيل قضية مقامة على زوجها الالماني في محكمة رتشموند البريطانية بطلب رسم بلدي على كلابه . وقد سقطت هذه القضية بمحض ان السوق تك حمو جلالة الملك ، وبالتالي من السلالة المالكة . أما ادوارد السابع فكان ، وهو ولي عهده ، يدفع للمجالس البلدية التي لهُ أملاك في مناطقها تقدمة مالية سنوية .

لكنهُ امتنع بعد تولي العرش عن ذلك لكثرة ما آل الى عهدته من الاملاك في مناطق عديدة

أما في ألمانيا فكان الامبراطور والملوك والصغار جميعهم يدفعون المكوس على واردتهم الاجنبية عند وصولها الى الحدود الخارجية عن حدود ممالكهم الخاصة . فالامبراطور لم يكن يدفع شيئاً لجمرك برلين لأنها في أملاكه . لكنهُ كان يدفع مثل رعاياه لجمارك البلدان الخارجة عن نطاق روسيا . وقد مازحتهُ الجرائد الالمانية كثيراً عند ما سنت حكومتهُ سنة ١٩١٠ قانوناً يرفع كثيراً المكوس المفروضة على الحمور الفرنسية . فأمر الامبراطور بالتعجيل في استجلاب ملء شاحنات حديدية ثلاث من اجود أنواع الحمر الفرنسية وأطيبها حتى تقطع اتريكور بعد ظهر ٣٠ يونيه من تلك السنة . وذلك لانقاذها من دفع الزيادة على المكوس التي كان مقرراً تنفيذها في الغد ، أي من أول يوليه فصاعداً

وقد اهتمت صحف المانيا بذلك لما كان الامبراطور غليوم الثاني يتبجح بهِ من الكره لكل خمر غير المماني ولا سيما الشمبانيا الفرنسية . وهو كرهٌ لفظي لم يصدقه في وقته أحد . وما كان بسمرك طالما يحتال مولاه في ابدال الورق الملصق على القناني الفرنسية بورق المماني تمويهاً وتضليلاً للجالسين على مائدته الامبراطورية . لان ذلك البيامي الذهبية كان يؤكد ان الشمبانيا الالمانية تفسد لهُ معدته . وانهُ مع استعداده الدائم للتضحية بنفسهِ كلها في في سبيل وطنهِ لم يكن مستعدًّا على الاطلاق للتضحية بمعدته وحدها

والشيء بالشيء يذكر . فنقول ان تمتع الملوك الالمانيين عن دفع الرسوم في بلدانهم كان مع قانونيته يثير عليهم سخط الرأي العام احياناً . فان ذوق سكس ماتجن كان واسع الثروة جدًّا وقد ادى اخفاء املاكه من الضرائب الى فقر الخزانة غالباً حتى اتخذت الحكومة تيت روح المقت لهُ ، وصار كل موظف يتأخر عنهُ مرتبهُ يضع الحق في ذلك على الذوق ويدعو لهُ باشياء كثيرة غير طول العمر

ومعلوم ان بعض الملوك كانوا ولا يزالون يتاجرون نظير رعاياهم لا رأساً وصراحةً بل بالواسطة وفي الخفاء . فليوبولد الثاني جد ملك بلجيكا الحالي كان يدير اشغالاً عظيمة في ولاية الكونغو الحرة . والامبراطور غليوم الثاني الالماني وملوك اسوج وبافاريا وورتمبرج وهس كانت لهم علاقات مالية كبيرة ببعض الفنادق الكبرى وشركات الحديد والمصارف . فلا غرو في ان ينكر الناس عليهم حق التمادي في التمتع عن تأدية الضرائب فظير سواهم من العباد

ولا بدَّ من الاشارة الى ان ليس بين ملوك الارض الذين تقوضت اراثكم اوسعت في هذا العصر من يساوي ملك الانكليز في التخفيف عن عواتق رعاياهُ لاجل القيام بأوده . ولا استثني ملك مونا كو وملك لتشنشتين الصغيرتين

ان جمهوريات فرنسا والولايات المتحدة حتى سويسرا نفسها التي وثبت لرئيسها خمسين جنيهاً في الشهر فقط تتفق على رؤسائها اكثر من انكلترا على ملكها واسرته. اما المستعمرات البريطانية والدومنيون فلا تدفع فلساً قط لاعانة الملك. بينما املاكه الخاصة التي تديرها الحكومة تغله ثلثمئة الف جنيه في السنة تدر لها فوق ذلك نصف مليون جنيه. والملك يعلم ذلك كما كان والده وجده وجدة ابيه يعلمون من قبله. لكنهم رأوا ما يصيبهم من هذه الصفقة كافياً فلم يشاءوا الزيادة. وبدلاً من ان تكون الاسرة المالكة في انكلترا عبئاً ثقيلاً على عاتق الامة بلغ الربح الذي اصاب الامة من ادارة الاملاك الملكية من بدء هذه الصفقة اي منذ مائة سنة نحو سبعة وسبعين مليون جنيه. وهذا طبعاً في عداد الاسباب التي لاجلها يحب الانكليز ملكهم كثيراً ويدعون في نشيدهم الوطني: « الله يحفظ الملك »

ومعلوم ان ملك انكلترا لا يزال بمقتضى القانون مطلق السلطة كما كان سلفهُ القديم وليم الفاتح. فهو رئيس الاشتراع في البلاد. وما المجلس النيابي الاّ من اعوانه. ولا يصير القانون قانوناً بدون تصديقه. ومفروضٌ حضوره في كل محكمة. وهو قادر على العفو عن جميع المجرمين. ولا سبيل الى مقاضاتهِ او محاكمته على ذنب. لكن هذه الامتيازات كلها صورية فقط لم يسبق للملك أن استعان بها أو أمر باستخدام قوتها. لان الملوك في كل مكان رضوا بالتخلي عن كثير من امتيازاتهم الداخلية، ورضوا بالتجويف التام لمركزهم العالي كي يحتفظوا بالسلطة الظاهرة والضمان الخارجي

على ان الملك الانكليزي مع افتراض حضوره قانوناً في كل محكمة لا يستطيع طبعاً ان يحضر بنفسهِ. وقد امتنع الملوك من عهد فكتوريا عن حضور المناقشات في مجلس النواب. وهم لا يشهدون المجلس الاّ يوم افتتاحه فقط عند تلاوة خطاب العرش. وفي نهايته ينصرفون

ولكن لا يجوز لاحد الوزراء والنواب ان يشير ولو من طرف خفي اثناء المناقشات الى ما هي رغبة الملك او رأيه في موضوع البحث. ففي اجتماع ١٧ ديسمبر ١٧٨٣ قرر مجلس الامة البريطاني: « ان اذاعة رأي حقيقي او مزعوم لجلالة الملك في اية مناقشة كانت من مناقشات المجلسين الاعلى والادنى بقصد التأثير في الاقتراع يعد جرماً كبيراً مضراً بشرف التاج ومخالفاً لاساس الامتيازات النيابية ومزعزعاً للقانون الاساسي »

ولما قال النائب بيرتي في احدى الجلسات سنة ١٨٠٨ ان احد زملائهِ كان « قد خالف رأي البلاد في خطابه ورأي المجلس وفي اعتقادي رأي الملك » انتهره الرئيس ونبههُ الى ان لا حق لهُ في ادخال رأي الملك الشخصي في المناقشة

في عهد الملك جورج الثالث كان مفروضاً رسم خاص على كل من يعبر جسر هنلن. وكان

الملك يصطاد الغزلان مع رفاق لهُ . فانقسموا شطرين وطارد احدهما غزالاً الى ضفة النهر . فسبح الغزال الى الضفة الثانية . واسرع مطاردوه الى الجسر . ولما خشوا من التوقف لدفع رسم المرور ان ينجو الغزال بنفسه في الجهة الاخرى صاحوا بحارس الجسر : « الملك . الملك » . ففتح الحارس الباب على مصراعيه . ودخلوا كلهم بدون رسم . ولكن بعد هنيهة جاء الملك نفسهُ ورهطهُ وقالوا للحارس : « افتح الملك » . فرفض الرجل قائلاً ان الملك سبقهم ومرّ وبعد اللتيا والتي أفهموه انهُ مخدوع ففتح الباب متكدراً وقال : « ان مرَّ من هنا ملك فرنسا فلن أفتح لهُ » . على ان الغزال الذي كان الملك ورهطهُ يطاردونهُ نجا بحياته اثناء الجدال . فغضب الملك واستدعى حارس الجسر ليوبخهُ . لكنهُ عاد فاقتنع بصحة كلامهِ ودفع لهُ الرسم المعين عن اربعين من رفاقه

وبعد يومين مرَّ جورج الثالث من هناك وعبر الجسر صامتاً من غير ان يكلم الحارس « ان ملك فرنسا لن يمرَّ اليوم من هنا »

وملك انكلترا يعد صاحب معهود الانهر كلها . وصاحب الحزر التي تتكون على شواطىء بلاده . ولهُ الحق الخاص دون غيره في طبع التوراة وكتاب الصلوات الانكليكانية . وكل سمكة « سلطان ابرهيم » (بوربوني) يصطادها الصيادون تكون لهُ . وكل حوت يكون رأسهُ لهُ وذنبهُ للملكة بمقتضى القانون البريطاني

ثم ان الملك ادوارد السابع وحده كان كاهناً بحسب طقس الكنيسة التابع لها . يأخذ جثياً واحداً في السنة من كنيسة القديس داود في ويلس لقاء حقه في القاء عظة واحدة كل سنة من فوق منبرها . وكان محامياً قانونيًّا . ودكتوراً في الطب . على انهُ لم يراقع بتاتاً في قضية لعجزه بمقتضى القانون عن الحضور الذاتي في المحاكم . ولم يطب احداً لان احدى الجامعات اهدت اليهِ لقب دكتور طب ، وهو اسمى من هذا العلم

ومما يستحق الذكر ايضاً ان لملك انكلترا حقًّا قانونيًّا في ان يمنع ايًّا كان من رعاياه من مغادرة البلاد . وان يستدعي ايًّا كان منهم اليها . لان الدفاع عن الملك حقٌّ له على جميع رعاياه ولكن ليس له ان يخرج انكليزيًّا من انكلترا رغم انفه لهذا الغرض . فحق الدفاع عن ملك انكلترا يتناول انكلترا وحدها لا خارجها

وبالتالي كل انكليزي يخرج من بلاده للدفاع عن حقوق العرش والتاج يفعل ذلك من لطفه وكرم اخلاقه بمقتضى القانون الاساسي اذ لا حق في ذلك للملك عليه

ويعلم الله ان الانكليز قد غلطوا كثيراً مع ملكهم بخروجهم المتواتر حتى جعلوا الشمس لا تغيب عن املاكه